الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.4/35

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
4 February 2026
Arabic
Original: English

التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة الثانية عشرة

جنيف، 15–16 نيسان/أبريل 2026

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

الخدمنة من أجل التنويع الاقتصادي

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

ما انفكت الخدمنة، أي تنامي استخدام الخدمات مدخلاتٍ في جميع القطاعات، تؤدي إلى التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وباتت الخدمات التقليدية، وعلى نحو متزايد الخدمات الكثيفة المعرفة والمقدمة رقمياً، تُدمج في صادرات السلع والخدمات وتدعم الإنتاج في الزراعة والتصنيع والخدمات.

وتشير الأدلة من المناطق النامية إلى أن الخدمنة يمكن أن تتيح فرصاً لتنويع الاقتصادات والارتقاء بها والمشاركة في حلقات أعلى قيمة ضمن سلاسل القيمة العالمية. وقد وسعت الرقمنة هذه الإمكانيات لكنها طرحت أيضاً عوائق جديدة، وتختلف النتائج باختلاف الظروف الوطنية. وهناك ثلاثة مجالات بالغة الأهمية بالنسبة لصانعي السياسات: البنية التحتية؛ وبيئة تنظيمية مواتية لإنتاج الخدمات وتوريدها؛ والموارد البشرية، بما في ذلك تنمية المهارات المناسبة.

وتؤدي السياسة التجارية دوراً رئيسياً شاملاً يعكس أهمية التنظيم المركزية في حوكمة تجارة الخدمات. ومع تزايد تغطية الاتفاقات التجارية قطاعي الخدمات والتجارة الرقمية، يواجه العديد من الاقتصادات النامية عائقاً كبيراً يتمثل في نقص البيانات عن تجارة الخدمات وعن الخدمات المدمجة في الإنتاج. ولا بد من سد هذه الثغرات في البيانات لوضع سياسة تجارية قائمة على الأدلة، وإجراء مفاوضات مستنيرة، وضمان أن تصبح الخدمنة محركاً للتحول الهيكلي الشامل.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- وافق مجلس التجارة والتنمية، من خلال إجراء الموافقة الصـــامتة الذي انتهى في 15 كانون الأول/ديسمبر 2025، على موضوع الدورة الثانية عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية[1].

2- ويستجيب الموضوع للولاية المنبثقة من الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي أقرت فيها الدول الأعضاء توافق آراء جنيف (TD/561/Add.2). ويساهم الاجتماع، على وجه الخصـــوص، في الفقرتين 80-14 و80-15 من توافق آراء جنيف، اللتين تدعوان الأونكتاد إلى "مواصـــلة دعم وتشـــجيع الأنشـــطة والمبادرات في البلدان النامية من خلال تحســـين تجارة الخدمات"، و"مواصـلة تحسـين جمع البيانات عن تجارة الخدمات وإتاحتها واسـتخدامها لتوجيه القرارات السـياسـاتية ليتسنى للجميع، لا سيما النساء والشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تسخير تجارة الخدمات والاسـتفادة منها ودعم وضـع اسـتراتيجيات للصـادرات في مجال التجارة القائمة على الخدمات بالاستناد إلى تحليل القدرة التنافسية".

3- وتعرض هذه المذكرة معلومات أسـاسـية عن الخدمنة، أي تزايد اسـتخدام الخدمات مدخلاتٍ في جميع القطاعات، وأهمية الخدمنة للتنويع الاقتصـــادي. وتســـتعرض الأنماط العالمية والإقليمية الرئيســـية للخدمنة ودراسـات حالات إفرادية تجريبية مختارة توضـح كيف يمكن أن تدعم الخدمنة الارتقاء بالاقتصـاد وتنويعه، وتناقش العوامل السـياسـاتية الرئيسـية التي تشـكل نتائج الخدمنة. وتتضـمن المذكرة على وجه الخصوص دراسة لدور السياسة التجارية من خلال استعراض اتفاقات تجارية حديثة العهد وتسليط الضوء على الأولويات الناشـــئة المتعلقة بالبنية التحتية والبيئة التنظيمية وتطوير المهارات. ويلاحَظ أن هناك ثغرات مســـتمرة في البيانات عن تجارة الخدمات وعن الخدمات المدمجة في الإنتاج، مما يؤكد أهمية تحسين البيانات لدعم صنع السياسات القائم على الأدلة.

أولاً- الخدمنة والتنويع الاقتصادي

4- ظهرت الخدمنة باعتبارها محركاً رئيسياً للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتشـير الخدمنة إلى الاتجاه المتمثل في تزايد إدماج الخدمات التقليدية (مثل النقل والسـفر والخدمات التجارية الأخرى) والخدمات الكثيفة المعرفة والمقدمة رقمياً (مثل خدمات التأمين والخدمات المالية والاتصالات والخدمات الحاسوبية والمعلوماتية وخدمات البحث والتطوير والخدمات الاستشارية المهنية والإدارية والخدمات الصـحية والخدمات التعليمية وغيرها) باعتبارها مدخلات وسـيطة في إنتاج وصـادرات السلع والخدمات.

5- وبحلول عام 2022، شكلت الخدمات 71 في المائة من المدخلات الوسيطة في العالم، 18 في المائة منها في الصـــناعات الأولية و31 في المائة منها في الصـــناعات التحويلية[2]. ويعكس ذلك دور الخدمنة الهام، لأن الخدمات تدعم الإنتاج في جميع القطاعات. ومع ذلك، تختلف الأنماط بين المناطق المتقدمة والمناطق النامية، حيث تعتمد الاقتصـــادات الأكثر تقدماً اعتماداً أشـــد على مدخلات الخدمات. وتلاحَظ اختلافات مماثلة في حصص الخدمات المدمجة في الصادرات الإجمالية (الشكل 1).

(1) انظر أيضاً TD/B/EX(78)/2.

(2) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضـافة (اطُّلع عليها في تشـرين الثاني/نوفمبر 2025)، بيانات عن المدخلات الوسيطة في عمليات الإنتاج.

الشكل 1

الخدمات تدعم الإنتاج في جميع القطاعات: المدخلات الوسيطة المستخدمة في الطلب النهائي والصادرات الإجمالية، 2022

(بالنسبة المئوية)

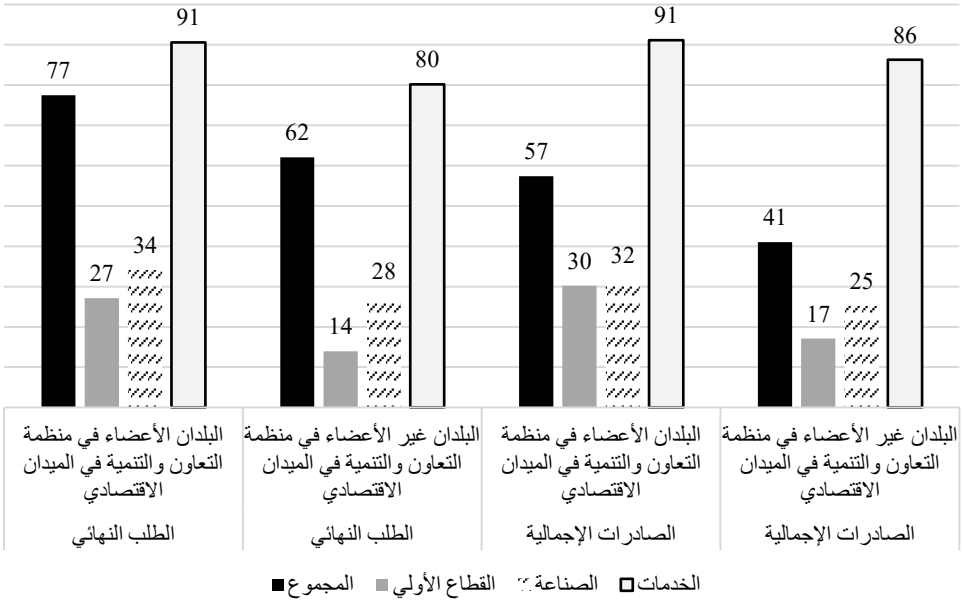

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (اطُّلع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2025). وتغطي قاعدة البيانات 38 بلداً عضواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و38 بلداً ليس عضو فيها.

6- تشكل الخدماتُ الكثيفة المعرفة والخدمات المقدمة رقمياً أهم العوامل المحركة للخدمنة، وتؤدي دوراً كبيراً في الارتقاء بالاقتصاد وخلق القيمة. وكما هو موضح في الشكل 2، تمثل الخدمات الكثيفة المعرفة حصة كبيرة من مدخلات الخدمات، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة وفي الخدمات المدمجة في الصادرات الإجمالية، مما يبرز أهميتها للقدرة التنافسية والتحول الهيكلي.

7- وتزيد الرقمنة من تقوية هذه الاتجاهات بجعل العديد من الخدمات قابلة للتبادل التجاري على نطاق واسع. وكما يبين الشكل 3، تمثل الخدمات المقدمة رقمياً أكثر من نصف مدخلات الخدمات في الطلب النهائي في جميع الاقتصادات، مما يشير إلى إمكانات كبيرة لتطوير الخدمنة الرقمية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة في قدرة البلدان على توريد هذه الخدمات واستعمالها بفعالية، مما يبرز التفاوتات المستمرة في التكامل الرقمي والكثيف المعرفة. فعلى سبيل المثال، تمثل الخدمات المقدمة رقمياً في الوقت الراهن 56 في المائة من صادرات الخدمات العالمية (مسجلة نمواً سنوياً نسبته 7,1 في المائة بين عامي 2015 و2024)، على الرغم من استمرار فوارق شاسعة. ففي الاقتصادات المتقدمة، تشكل الخدمات المقدمة رقمياً 61 في المائة من صادرات الخدمات، أما في أقل البلدان نمواً فلا تتجاوز هذه النسبة 16 في المائة[3].

(3) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، بيانات الصادرات (اطُّلع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2025).

الشكل 2

حصـــة الخدمات الكثيرة المعرفة من مدخلات الخدمات المســـتعملة في الإنتاج والصـــادرات في جميع القطاعات، 2022

(بالنسبة المئوية)

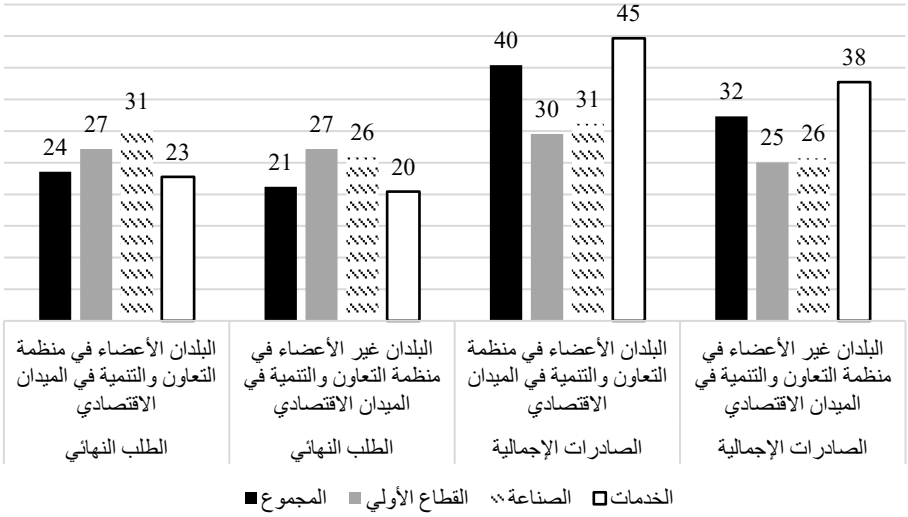

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة (اطُّلع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2025). وتغطي قاعدة البيانات 38 بلداً عضـواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي و38 بلداً ليس عضواً فيها.

ملاحظة: تشمل الخدمات الكثيفة المعرفة فئات أنشطة المعلومات والاتصالات؛ والأنشطة المالية وأنشطة التأمين؛ والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية.

الشكل 3

تمثل الخدمات المقدمة رقمياً أكثر من نصـــف جميع مدخلات الخدمات تقريباً في الطلب النهائي في جميع القطاعات، 2022

(بالنسبة المئوية)

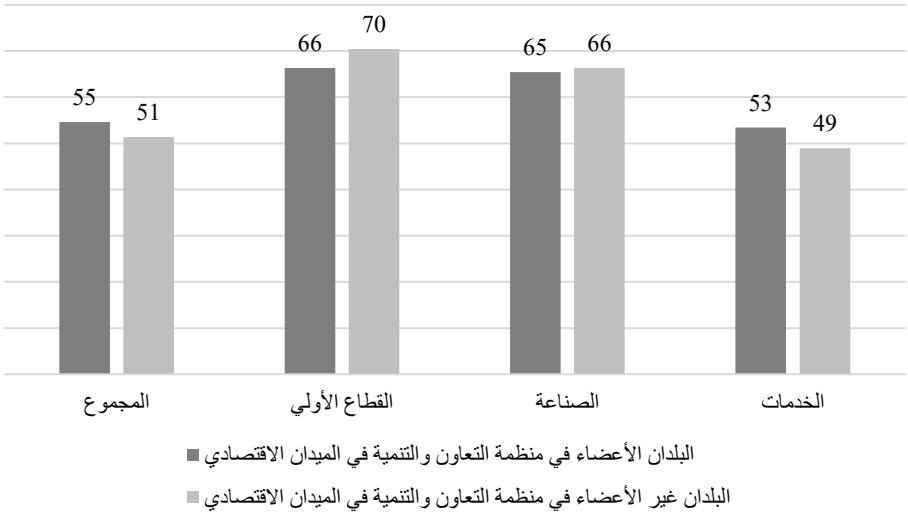

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضـافة (اطُّلع عليها في تشـرين الثاني/نوفمبر 2025). وتغطي قاعدة البيانات 38 بلداً عضـواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي و38 بلداً ليس عضواً فيها.

8- وبالنسبة إلى البلدان النامية التي تفتقر إلى قواعد صناعية تحويلية كبيرة، تتيح الخدمنة مسارات نحو حلقات أعلى قيمة ضمن سلاسل القيمة العالمية، مما يمكّن من الانتقال من الاعتماد على السلع الأساسية والإنتاج الكثيف اليد العاملة القليلة المهارة إلى إنتاج سلع وخدمات أكثر تعقيداً.

9- وتُقصِّر الخدمات الرقمية والخدمات الكثيفة المعرفة دورات الإنتاج وتتيح الوصول إلى السوق العالمية بتكلفة منخفضة، ويمكن أن تؤدي خدمات النقل والخدمات اللوجستية إلى تقليص تكاليف التجارة. كما تسهل الخدمات الرقمية والخدمات الكثيفة المعرفة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتسمح للبلدان بالتخصص في خدمات التصميم والخدمات اللوجستية وغيرها من خدمات الدعم التي تكمل إنتاج السلع. وتسرِّع الرقمنة الخدمنة، لا سيما في الصادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أما الفجوات المستمرة في المهارات فقد تشكل حواجز أمام المشاركة في حلقات أعلى قيمة[4]. وتؤدي المنصات الرقمية دوراً رئيسياً في تقليل الحواجز التي تعترض صادرات الخدمات، غير أن تمكين الاندماج في سلاسل القيمية العالمية يتطلب بنية تحتية متينة وقواعد لتبادل البيانات عبر الحدود ومهارات رقمية[5].

10- وتساهم الخدمات المدمجة في الصناعة التحويلية في تسريع الإنتاج ودعم الارتقاء وتقريب عملية خلق القيمة من الأسواق النهائية[6]. وتؤدي الخدمات إلى تحول هيكلي في البلدان النامية من خلال التجارة والتكنولوجيا والمهارات، مما يعزز الإنتاجية في جميع القطاعات[7].

11- وعلى الرغم من أن الخدمات هي النشاط الاقتصادي السائد في الاقتصادات النامية وتشكل أكثر من 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[8]، لا يزال هناك نقص في الاعتراف بدورها في سلاسل القيمة العالمية بسبب استمرار ثغرات في البيانات[9].

ثانياً- النتائج التجريبية الأولية بشأن الخدمنة

12- تشير البيانات المستقاة من دراسات على مستوى الشركات ودراسات قطرية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى أن الخدمنة يمكن أن تدعم التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في القطاع الأولي وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع السياحة. وتحقق الخدمنة ذلك لأنها يمكن أن تساعد الشركات على تحسين العمليات والمنتجات والانتقال نحو أنشطة ذات إنتاجية أعلى.

(4) انظر: European Bank for Reconstruction and Development, 2024, *Transition Report 2024-25: Navigating Industrial Policy*, Promoting structural change, London: 40–69.

(5) World Bank and World Trade Organization, 2023, *Trade in Services for Development: Fostering Sustainable Growth and Economic Diversification*, Washington, D.C., and Geneva.

(6) Miroudot S and Cadestin C, 2017, Services in global value chains: From inputs to value-creating activities, OECD Trade Policy Papers, No. 197, OECD Publishing, Paris.

(7) انظر، على سبيل المثال، Nayyar G, Hallward-Driemeier M and Davies E, 2021, *At Your Service? The Promise of Services-Led Development*, World Bank, Washington, D.C.

(8) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، بيانات الناتج المحلي الإجمالي (اطُّلع عليها في كانون الثاني/يناير 2026).

(9) يعكس هذا النقص في الاعتراف الافتقار إلى جداول المدخلات والمخرجات الوطنية وبيانات على مستوى الشركات في العديد من الاقتصادات النامية. وعلى الرغم من أن قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة في القيمة المضافة تغطي 38 بلداً عضواً في المنظمة و38 اقتصاداً ليس عضواً فيها، فإنها لا تقدم معلومات عن القيمة المضافة فيما يتعلق بالعديد من الاقتصادات النامية الأخرى؛ كما أن البيانات على مستوى الشركات التي يمكن أن تقدم رؤى متعمقة إضافية ليست متاحة في معظم هذه الاقتصادات.

13- وعلى الرغم من أن الدراسات الإفرادية الواردة أدناه غنية بالمعلومات، فهي تعكس تجارب خاصة بسياقات محددة، وتهدف إلى التوضيح لا إلى إعطاء صورة تمثيلية عن ديناميات عامة إقليمية أو قطرية. وبالإضافة إلى ذلك، تختلف النتائج اختلافاً شديداً بين البلدان وترتبط بعوامل مثل البنية التحتية الرقمية والمهارات والمؤسسات والسياسات التكميلية.

14- تبين الأبحاث المتعلقة بقطاع السياحة في شيلي[10] أن دمج الخدمات الرقمية يرتبط بقدرة شركات الفنادق على المنافسة، مما يبرز التأثير المحتمل للتحول الرقمي على قطاع السياحة. وتشير البيانات التي جُمعت من خلال مقابلات شخصية إلى أن حلول التحول الرقمي وأتمتة الخدمات مرتبطة بالأداء المالي الطويل الأجل في قطاع السياحة. ومع ذلك، تُظهر النتائج أيضاً أن نجاح التحول رهين بتوفر عدة عوامل تمكينية حاسمة، منها قيادة تفضي إلى التحول وتتفق مع رؤية استراتيجية، وتغيير ثقافي تنظيمي، وتطوير مهارات رقمية جديدة.

15- وتُظهر الأدلة المستقاة على مستوى الشركات في الصين أن الخدمنة يمكن أن تدعم الارتقاء ضمن سلاسل قيمة الصناعة التحويلية. فعلى سبيل المثال، يرتبط الاستعمال المكثف لخدمات البحث والتطوير والتصميم واللوجستيات والتسويق بالارتقاء في سلاسل القيمة العالمية في المراحل الأولية والنهائية، مما قد يعطي دفعة للشركات للانتقال من عمليات التجهيز المنخفض المهارة إلى أنشطة العلامات التجارية والأنشطة الكثيفة الخدمات[11]. وتبين الأبحاث التي أُجريت على مستوى الشركات باستخدام بيانات مستقاة من قاعدة بيانات أبحاث سوق الأسهم والمحاسبة الصينية وسجلات الجمارك وحوليات المدن أن الرقمنة يمكن أن تعزز الخدمنة في قطاع الصناعة التحويلية وتمكّن من ثم الشركات من توسيع نطاق المنتجات الموجهة نحو الخدمات ودعم النموذج الصناعي الصيني القائم على الخدمات[12].

16- وقد لوحظت ديناميات مماثلة في اقتصادات نامية أخرى، وإن كان ذلك في قطاعات مختلفة. فقد ورد أن الخدمات تؤدي دوراً تمكينياً في التحول الاقتصادي والقطاعي في كينيا، لا سيما من خلال دمجها في سلاسل القيمة الإنتاجية. وفي كينيا، حيث تشكل الخدمات قرابة 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[13]، تُعتبر الخدمات (لا سيما الخدمات اللوجستية والاختبار والتصديق والخدمات المالية) هامة في قطاع البستنة لتوفير صادرات عضوية عالية القيمة للأسواق الدولية المتميزة[14]. وعلى الرغم من أن إسهام الخدمات المباشر في العمالة والصادرات والناتج المحلي الإجمالي قد يكون محدوداً، يبدو أن آثارها غير المباشرة من خلال مكاسب الإنتاجية والابتكارات كبيرة على المدى الطويل. ويرتبط حجم هذه الآثار بالسياسات التكميلية والتنسيق المؤسسي بين قطاعات الخدمات والإدارة الفعالة لديناميات أسعار الصرف.

(10) انظر: Farías A and Cancino CA, 2021, Digital transformation in the Chilean lodging sector: Opportunities for sustainable businesses, *Sustainability*, 13:8097.

(11) Du Y and Agbola FW, 2024, Servicification and global value chain upgrading: Empirical evidence from China's manufacturing industry, *Journal of the Asia Pacific Economy*, 29(2):739–761.

(12) Wang W and Thangavelu S, 2024, Does digitalization promote the servicification of manufacturing in China?, Discussion Paper No. 511, Economic Research Institute for ASEAN and East Asia.

(13) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (اطُّلع عليها في كانون الثاني/يناير 2026).

(14) Khanna A, Papadavid P, Tyson J and te Velde DW, 2016, *The Role of Services in Economic Transformation – with an Application to Kenya*, Khanna A, Papadavid P, Tyson J and te Velde DW, Sustainable Economic Transformation, London.

17- وتلقي الأدبيات المتعلقة بسلاسل قيمة الطاقة المتجددة مزيداً من الضوء على الكيفية التي يمكن أن تدعم بها الخدمنة عملية الارتقاء. فقد خلصت دراسة بشأن شركات موردي الطاقة الريحية في جنوب أفريقيا إلى أن الموردين المحليين تمكنوا من الارتقاء بتوفير خدمات الهندسة المهنية وإعداد المشاريع وخدمات ما بعد البيع للعنفات المستوردة[15]. وفي هذا السياق، تمكَّن الموردون المحليون، من خلال التوسع في أنشطة الخدمات الجديدة هذه، من الحصول على قيمة مضافة كبيرة بطرق منها الصادرات الإقليمية.

18- والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنظومة الاتصالات الرقمية في فييت نام عاملان من عوامل التمكين الهامة لنمو تجارة الخدمات والإنتاجية يدعمان التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات قيمة أعلى. وتشير البيانات المتاحة عن معاملات الشركات إلى أن صادرات الخدمات ترتبط بارتفاع إنتاجية الشركات، مع التوسع السريع في قطاع الاتصالات. وتدعم هذا القطاع أيضاً الاستثمارات الخاصة والمشاركة المتزايدة من المستثمرين من الشركات والمستثمرين الماليين التي تؤدي دوراً تمكينياً[16].

19- وبالإضافة إلى دراسات الحالات الإفرادية القطرية، تتيح دراسات متعددة البلدان وإقليمية رؤى تحليلية أوسع نطاقاً بشأن أنماط الخدمنة. ويشير تحليل التجارة في القيمة المضافة على مستوى رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الخدمات التجارية المستوردة الكثيفة التكنولوجيا والقدرة التنافسية التصديرية في قطاعي الزراعة والتعدين[17]. وبالمثل، تشير بيانات سلسلة القيمة العالمية على مستوى القطاعات المستقاة من الاقتصادات الآسيوية[18] إلى انتشار الخدمنة على نطاق واسع، مع تفاوت في الاعتماد على مدخلات الخدمات الأجنبية والمحلية حسب مواقع البلدان في سلاسل القيمة. ويبدو أن الاقتصادات التي تشارك مشاركة أعمق في سلاسل القيمة العالمية لكنها تحتل مراكز أدنى في سلسلة القيمة تعتمد اعتماداً أكبر على الخدمات الأجنبية المدمجة في صادرات الصناعات التحويلية، أما الاقتصادات التي تحتل مراكز أعلى فتستفيد بقدر أكبر من الخدمات المحلية.

20- ويُظهر التحليل الإقليمي للصناعة التحويلية في أمريكا اللاتينية باستخدام قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة في القيمة المضافة تركيبةً مختلفة. فيبدو أن الخدمنة تعتمد اعتماداً أشد على مدخلات الخدمات المحلية وترتبط بمكاسب محدودة جداً فيما يتعلق بالقدرة التنافسية، مما يعكس قيوداً هيكلية في قطاعات الخدمات المحلية، مثل الحجم والكثافة التكنولوجية والروابط مع الصناعة التحويلية[19].

21- وعموماً، تسلط هذه الدراسات الضوء على أهمية الخدمات الكثيفة التكنولوجيا إلى جانب التطوير التكنولوجي والقدرات المؤسسية في تشكيل دور الخدمنة في القدرة التنافسية والاندماج في سلاسل القيمة.

(15) انظر Hansen UE, Nygaard I, Morris M and Robbins G, 2022, Servicification of manufacturing in global value chains: Upgrading of local suppliers of embedded services in the South African market for wind turbines, *Journal of Development Studies*, 58(4):787–808.

(16) Nguyen C and Thangavelu S, 2025, Trade, structure adjustment in the economy and productivity growth in Viet Nam: Shifting to service sectors, in: Kimura F, Thangavelu SM, Findlay C and Chen L, eds. *Services Global Supply Chains in ASEAN and East Asia*, Springer, Singapore: 227–252.

(17) Avendano R, Bontadini F, Mulder N and Zaclicever D, 2020, *Latin America's Faltering Manufacturing Competitiveness: What Role for Intermediate Services?*, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (United Nations publication, Santiago).

(18) Thangavelu S, Wenxiao W and Oum S, 2017, Servicification in global value chains: The case of Asian countries, Discussion Paper Series No. 2017-12, Economic Research Institute for ASEAN and East Asia.

(19) Avendano R et al., 2020.

ثالثاً- أدوات السياسة العامة للخدمنة والتنويع والتنمية

22- تختلف نتائج الخدمنة اختلافاً شديداً بين البلدان بحسب قدرات وطنية محددة. ويرتبط تسخير إمكانات التنمية والتنويع التي تنطوي عليها الخدمنة بعمل منسق في ثلاثة مجالات حاسمة هي: البنية التحتية الرقمية والتنظيم والمهارات.

23- **البنية التحتية الرقمية.** مع تزايد إمكانية تقديم الخدمات بالوسائل الرقمية، وتزايد اعتماد إنتاج السلع والخدمات على خدمات متاحة رقمياً، أصبحت التوصيلية الميسورة التكلفة والموثوقة والعالية الجودة أساسية لإتاحة الوصول إلى الخدمات وتوريدها ودمجها في جميع القطاعات. ومع ذلك، تُظهر البيانات فجوات رقمية في الحصول على الخدمات وجودتها، داخل البلدان وفيما بينها. ففي عام 2024، استخدم 83 في المائة من سكان المدن الإنترنت مقارنة بـ 48 في المائة من سكان الريف. كما أن هناك فجوات صارخة بين البلدان: فالتكنولوجيات النقالة من الجيل الخامس، المعروفة باسم "G5"، تغطي 84 في المائة من السكان في البلدان المرتفعة الدخل، لكنها لا تغطي سوى 4 في المائة من السكان في البلدان المنخفضة الدخل، وتغطي التكنولوجيات النقالة من الجيل الرابع "G4" نسبة 92 في المائة من السكان على الصعيد العالمي، لكنها لا تغطي سوى 52 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل. ويظل يسر التكلفة حاجزاً رئيسياً، حيث كانت تكاليف الإنترنت عبر الهاتف المحمول في أفريقيا تزيد على نظيرتها في أوروبا بـ 14 مرة في عام 2024[(20)].

24- **المهارات.** تحتاج الشركات إلى مزيج من المهارات التقنية والإدارية والتكميلية لاستعمال الخدمات بفعالية باعتبارها مدخلات واستحداث أنشطة خدمات ذات قيمة مضافة أعلى. ويُبرز *تقرير الأونكتاد بشأن التكنولوجيا والابتكار 2025* المهارات والقدرات على مستوى الشركات باعتبارها شروطاً أساسية لتحويل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية إلى مكاسب في الإنتاجية، لا سيما في الاقتصادات النامية[(21)]. وتشير الأدلة المتاحة على صعيد المؤسسات إلى أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال متفاوتاً ومحدوداً في كثير من الأحيان في الاقتصادات النامية. ففي صناعة المنسوجات والملابس في تركيا، على سبيل المثال، اعتمد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أدوات رقمية، كالمواقع الشبكية وتطبيقات التراسل، للتواصل مع المشترين الأجانب. ومع ذلك، لا تزال أوجه القصور في المهارات والتعلم في إطار المؤسسة تعيق استعمال التكنولوجيات الرقمية الفعال في التصميم والتنسيق وخدمات أخرى ذات قيمة مضافة أعلى[(22)] [(23)].

(20) International Telecommunication Union, 2025, *Measuring Digital Development: Facts and Figures 2025*, Geneva.

(21) UNCTAD, 2025a, *Technology and Innovation Report 2025: Inclusive Artificial Intelligence for Development* (United Nations publication, Sales No. E.25.II.D.1, Geneva).

(22) Divrik B and Baykal E, 2024, Turkish textile and clothing SMEs: Importance of organizational learning, digitalization, and internationalization. *Autex Research Journal*, 24(1): 20230043.

(23) فيما يتعلق بالمهارات، انظر أيضاً European Bank for Reconstruction and Development, 2024.

25- **البيئة التنظيمية.** إن استعمال الخدمات مدخلاتٍ إنتاجية يتحدد في المقام الأول باللوائح التنظيمية المحلية والأطر التنظيمية عبر الحدود. وتؤثر هذه اللوائح والأطر على شروط توريد الخدمات، مثل إجراءات التراخيص والأذون، والمعايير المهنية والتقنية، والضوابط المتعلقة بالمنافسة، وحوكمة البيانات. وتعزز البيئات التنظيمية القدرة على التنبؤ والقابلية للتشغيل البيني، غير أن الشركات قد تكون في وضع أفضل للوصول إلى مدخلات الخدمات والمشاركة في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. وفي الاقتصادات النامية، يرتبط مدى إسهام الأطر التنظيمية في دعم التنويع باتساق القواعد التنظيمية والقدرة على التنفيذ والتكامل مع السياسات المحلية[24].

26- وخلاصة القول إن هذه المجالات – أو الأبعاد – الثلاثة الحاسمة متعاضدة: فالبنية التحتية تتيح تقديم الخدمات، والمهارات تسمح بتوريد الخدمات ودمجها بفعالية في سلاسل القيمة، والبيئة التنظيمية تحدد استعمال الخدمات الفعال عبر الحدود.

رابعاً- الاتفاقات التجارية عوامل تمكين للخدمنة

27- تحدد السياسة التجارية شروط الوصول إلى الخدمات وتوريدها ودمجها مع مدخلات إنتاج أخرى عبر الحدود.

28- وتشكل الاتفاقات التجارية قناة دولية هامة تتيح للبلدان التعبير عن أولويات سياساتها التجارية وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وتشير البيانات التجريبية إلى أن الاتفاقات التجارية التي تجمع بين التغطية الواسعة والالتزامات التجارية الرقمية الجوهرية تدعم الخدمنة والارتقاء ضمن سلاسل القيمة العالمية[25].

29- ويمكن أن تشجع قواعد التجارة الرقمية الخدمنة بتقليص التضارب التنظيمي وزيادة اليقين القانوني ودعم التعاون والابتكار عبر الحدود[26]. وفي المقابل، يبدو أن التدابير التقييدية للتجارة الرقمية (مثل القيود على تدفق البيانات عبر الحدود) تحد من مدخلات الخدمات وتضعف الاندماج في سلاسل القيمة[27].

(24) انظر UNCTAD, 2025b, *Digital Economy Report: Pacific Edition 2024 – Promoting Digital Entrepreneurship and Trade* (United Nations publication, Sales No. E.25.II.D.2, Geneva).

(25) Luo X and Xiao Y, 2025, Digital trade rules and division of labour in global value chains, *Finance Research Letters*, 85(D): 108164; Cai D and Ji T, 2025, The impact of digital trade barriers and financial development on global value chain participation: An empirical analysis based on Asia–Pacific regional cooperation agreements, *Finance Research Letters*, 86(PG); Wu J, Luo Z and Wood J, 2023, How do digital trade rules affect global value chain trade in services? Analysis of preferential trade agreements, *The World Economy*, 46(10):3026–3047.

(26) Liu Y, Zhang Y, Jiang R, Cheng J and Dai J, 2024, Limiting heterogeneity in cross-border data flow: Impact on domestic value chains stability and the role of innovation, *PLOS ONE*, 19(8): e0308716.

(27) Hao S, Chen Z, Wang CC, Hung C-Y, 2023, Impact of digital service trade barriers and cross-border digital service inputs on economic growth, *Sustainability*, 15(19): 14547; Liu et al., 2024.

30- ولما كانت الاتفاقات التجارية تنفَّذ عادةً تنفيذاً تدريجياً وتظهر آثارها الاقتصادية بمرور الوقت، فإن هذه النصوص تقدم لمحة مستقبلية عن الأولويات الناشئة في مجال السياسة التجارية. ومن خلال استعراض عينة[28] من 19 اتفاقاً تجارياً وقعتها أو أبرمتها في عام 2025 اقتصادات بلغت مستويات مختلفة من التنمية في مناطق متعددة، يمكن ملاحظة عدة أنماط من الأبعاد الثلاثة للسياسة التجارية التي تدعم الخدمنة وهي: البنية التحتية والبيئة التنظيمية والمهارات[29].

31- والملاحظة الأولى هي أن الاتفاقات التجارية تتناول في معظم الأحوال البنية التحتية من خلال فصل عن الاتصالات (كما هو الحال في 71 بلداً من عينة عام 2025 المستعرضة). وتحدد أحكام هذه الاتفاقات، في جملة أمور، شروط الوصول إلى شبكات الاتصالات العامة واستعمالها، وإدارة الموارد النادرة، والربط البيني، وتشغيل البنية التحتية للشبكات. وفي عينة عام 2025 المستعرضة، تبرُز البنية التحتية العامة الرقمية باعتبارها مجالاً ذا أهمية متزايدة في السياسة التجارية، بما في ذلك من خلال الأحكام المتعلقة بنظم تحديد الهوية الرقمية (لدى 53 بلداً) والبيانات الحكومية المفتوحة (لدى 92 بلداً). أما الأحكام المتعلقة بسلامة التشغيل أو أمن البنية التحتية الرقمية فتظل خارج نطاق الاتفاقات التجارية إلى حد بعيد.

32- وفيما يتعلق بالبيئة التنظيمية، تُظهر الاتفاقات التجارية المبرمة في عام 2025 انخراطاً واسع النطاق في قضايا التجارة الرقمية. ومن أكثر الالتزامات انتشاراً، كما هو موضح في الشكل 4، الالتزامات المتعلقة بالرسوم الجمركية على عمليات الإرسال الإلكتروني، وحوكمة البيانات (بما في ذلك حماية البيانات الشخصية وتدفق البيانات عبر الحدود) والصلاحية القانونية للمعاملات الرقمية وقابليتها للاستعمال عبر الحدود. وتشمل الالتزامات الجديدة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق في مجال تجارة الخدمات ما لا يقل عن 78 بلداً.

33- وتتناول الاتفاقات التجارية المهارات، في المقام الأول، من خلال التزامات الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالتنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين (أسلوب التوريد 4) والاعتراف بالمؤهلات المهنية. وفي عام 2025، تشمل الاتفاقات التي تتضمن التزامات متعلقة بالوصول إلى أسواق الخدمات عموماً أحكاماً من نوع أسلوب التوريد 4، على الرغم من اختلاف نطاقها وعمقها، أما الالتزامات المتعلقة بالاعتراف بالمؤهلات المهنية فتظل محدودة.

(28) يستند التحليل الوارد في هذا الفصل إلى عينة من 19 اتفاقاً من اتفاقات التجارة الحرة أُبرمت أو وُقعت في عام 2025 وأتيح نصها للعموم اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2026. وتتألف العينة من الاتفاقات التالية: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مرفقات بروتوكول التجارة الرقمية والأطر التنظيمية بشأن الاتصالات والخدمات المالية؛ والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا بشأن التجارة المتبادلة؛ والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة كمبوديا بشأن التجارة المتبادلة؛ والجيل الثالث من اتفاق التجارة الحرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين، بروتوكول الارتقاء؛ واتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة بين كندا وإندونيسيا؛ واتفاق التجارة المؤقت بين الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومنغوليا؛ واتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية والإمارات العربية المتحدة؛ واتفاق الشراكة الاقتصادية بين الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وماليزيا؛ واتفاق التجارة الحرة بين الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والسوق الجنوبية المشتركة؛ واتفاق التجارة الحرة بين الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وتايلند؛ واتفاق التجارة الحرة بين الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وأوكرانيا؛ واتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والسوق الجنوبية المشتركة؛ والاتفاق الشامل المحدَّث بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك؛ واتفاق التجارة الرقمية بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا؛ واتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي وإندونيسيا؛ واتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الهند وعمان؛ والاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين الهند والمملكة المتحدة؛ واتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة بين ماليزيا والإمارات العربية المتحدة؛ واتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة بين نيوزيلندا والإمارات العربية المتحدة.

(29) يتجاوز عدد الاتفاقات التجارية الموقعة بكثير العدد الذي أبلغت عنه الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إطار آلية الشفافية للاتفاقات التجارية الإقليمية (اتفاق واحد موقّع في عام 2025).

الشكل 4

معدل انتشار قضايا التجارة الرقمية في أحكام الاتفاقات التجارية لعام 2025

(بعدد البلدان)

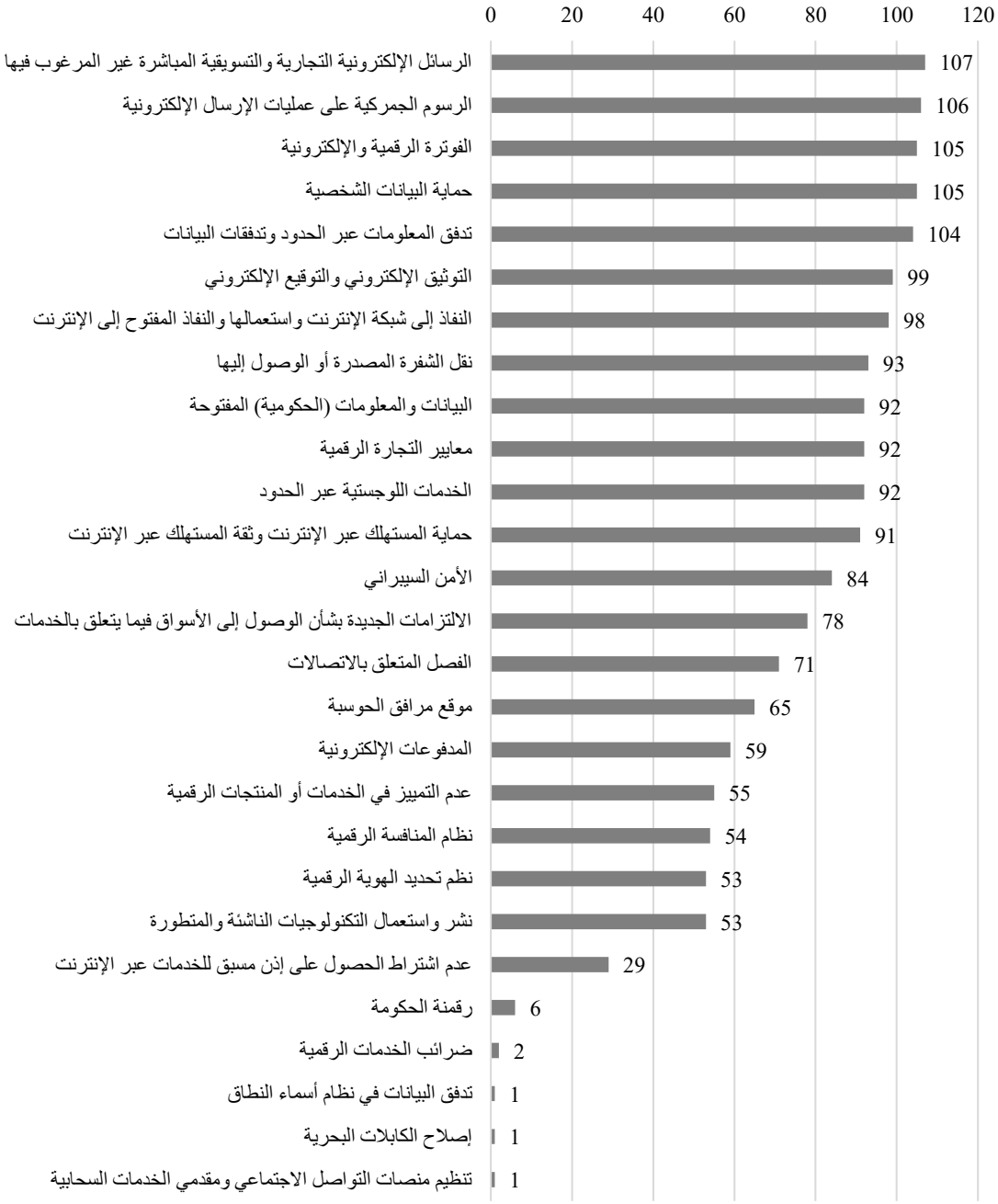

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى عينة من 19 اتفاقاً من اتفاقات التجارة الحرة أُبرمت أو وُقعت في عام 2025 وأتيح نصها للعموم.

ملاحظات: يُظهر الشكل عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعهدت بالتزامات بشأن حكم موضوعي معين في اتفاق واحد على الأقل من الاتفاقات التجارية المتاح نصها للعموم التي أُبرمت أو وُقعت في عام 2025. ولما كانت الأرقام لا تعكس الاتفاقات التجارية برمتها، فينبغي تفسيرها على أنها تقديرات من الحد الأدنى. ولم يُجرَ أي تقييم بشأن عمق الالتزامات أو قابليتها للإنفاذ القانوني أو تقاربها أو طابعها التقييدي.

خامساً- الفجوات في البيانات عقبات رئيسية، والمبادرات الحالية

34- تتطلب القرارات السياساتية المستنيرة بيانات موثوقة. ولا يمكن أن تدعم الخدمنة التحول الهيكلي ومشاركة أشمل في التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية إلا إذا كانت لدى البلدان بيانات قوية ومتاحة ومصـــنفة عن تجارة الخدمات ومدخلات الخدمات في مختلف القطاعات. غير أن هذه البيانات تظل محدودة للغاية حيث تشتد الحاجة إليها، لا سيما في الاقتصادات النامية.

35- وفي العديد من الاقتصـادات النامية، تسـهم الخدمات إسـهاماً كبيراً في الناتج والقيمة المضـافة والوظائف والصـادرات، لكنها لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصـاً في الإحصـاءات، لا سـيما في بيانات التجارة. وبالتالي، فإن دورها في التنويع وسـلاسـل القيمة العالمية يظل غير مرئي إلى حد بعيد. وتمنع البيانات الناقصـة أو الجزئية صـانعي السياسـات من تحديد الخدمات الرقمية والخدمات الكثيفة المعرفة التي تشكل مدخلات أسـاسـية في الزراعة والصـناعة التحويلية والخدمات الأخرى، ومن تحديد الثغرات في البنية التحتية والمهارات واللوائح التنظيمية التي قد تعيق الخدمنة. ويؤدي الافتقار إلى بيانات مصـــنفة قوية ومتاحة إلى الحد من إجراء مفاوضات تجارية قائمة على الأدلة وتصميم سياسات يمكن أن تدعم الخدمنة لتحقيق تحول هيكلي وتجعل تجارة الخدمات أشمل.

36- ومن المهم التذكير بأن المؤشـرات الرئيسـية قد تكون مضـللة عند الافتقار إلى بيانات أكثر تفصـيلاً. فعلى سـبيل المثال، لا يعني ارتفاع حصـة الخدمات في القيمة المضـافة المدمجة في الصـادرات، في حد ذاته، خدمنة تعزز القدرة التنافسـية أو الإنتاجية. وقد تجسـد القيمة المضـافة العليا للخدمات أيضـاً ارتفاع أسـعار الخدمات، لأسباب منها المنافسـة المحدودة أو عدم الكفاءة، بدلاً من تجسـيد اسـتعمال فعال لخدمات تعزز الإنتاجية أو الجودة أو الابتكار. وفي هذا السـياق، لا ترتبط نتائج الخدمنة بحجم الخدمات المدمجة في الصـادرات فحسب، بل ترتبط أيضـاً بتكلفة تلك الخدمات وتوافرها وموثوقيتها واستعمالها الفعال في الإنتاج. ومن دون بيانات تغطي هذه الأبعاد، من الصعب تقييم ما إذا كانت الخدمنة تدعم الارتقاء والتنويع أو أنها تقتصر على تضخيم مقاييس القيمة المضافة.

أنواع البيانات اللازمة

37- كما هو موضـح في *الدليل التمهيدي بشـأن البيانات المتعلقة بتجارة الخدمات وسـياسـات التنمية*[30]، تتطلب المفاوضـات التجارية وعمليات وضـع السـياسـات الفعالة بيانات ثنائية عن تجارة الخدمات وبيانات مفصـلة عن الخدمات المدرجة في التصـنيف الموسـع لخدمات ميزان المدفوعات حسب البلد الشريك وفئة الخدمات. وهذه البيانات بالغة الأهمية للبلدان النامية لتقييم فرص الوصـول إلى الأسـواق، وتحديد الشـركاء التجاريين الرئيسـيين، وقياس القدرة التنافسـية، وصـياغة المواقف في المحادثات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

38- كما أن إحصاءات ميزان المدفوعات المصنفة بحسب أسلوب التوريد، لا سيما الخدمات المقدمة رقمياً والوجود التجاري (الأسلوب 3)، حاسمة الأهمية لأنها تُظهر التبعية التنظيمية وديناميات التجارة الرقمية التي تشكل استراتيجيات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والتنويع. وتكشف الأبحاث التجريبية المستعرضة أعلاه أن البيانات الكلية على نطاق الاقتصـاد برمته (بما في ذلك جداول المدخلات والمخرجات وإحصـاءات التجارة في القيمة المضافة) غالباً ما تُستعمل لقياس القيمة المضافة للخدمات والخدمات المدمجة في السلع والخدمات الأخرى، ولمقارنة أنماط الخدمنة عبر البلدان وعبر الزمن.

(30) انظر UNCTAD, 2025c, *Primer on Data for Trade in Services and Development Policies*, Geneva.

39- ويؤدي ربط البيانات التجارية بالبيانات على مستوى الشركات إلى زيادة تمكين صانعي السياسات من فهم الشركات المحلية، وتمكين المفاوضين التجاريين من إعطاء الأولوية لقطاعات يمكن أن تتوسع فيها الشركات المحلية، مما يضمن إسهام السياسات في دعم مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتجارة الشاملة. وينبغي الإشارة إلى أن الكثير من الأدلة التجريبية المستعملة في دراسات الحالات الإفرادية المعروضة في الفصل الثاني من مذكرة المعلومات الأساسية هذه يعتمد على بيانات عن التجارة في القيمة المضافة وبيانات على مستوى الشركات لبحث كيفية إسهام الخدمنة في التحول الهيكلي. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح البيانات على مستوى الشركات رؤى قيّمة عن تأثير الخدمنة على الإنتاجية والارتقاء والمشاركة في سلاسل القيمة[31]. لذلك، فإن مجموعات البيانات هذه ضرورية للمضي في الأبحاث بشأن دور الخدمنة ولدعم صنع السياسات القائم على الأدلة.

الثغرات الرئيسية في البيانات

40- إن الثغرات في البيانات أكثر حدة في الاقتصادات النامية. فحوالي 15 بلداً نامياً فقط ينشر بانتظام بيانات مصنفة حسب الشركاء عن تجارة الخدمات، ويقدم حوالي ثلثي هذه البلدان معلومات عن فئات تتجاوز فئات الخدمات الاثنتي عشر في التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، مقارنة بـ 95 في المائة من الاقتصادات المتقدمة[32]. وتظل الإحصاءات بحسب أساليب التوريد، بما فيها إحصاءات الشركات الفرعية الأجنبية، والإحصاءات المتعلقة بالخدمات المقدمة رقمياً قليلة، مما يجعل من الصعب فهم دور الخدمات المدمج في صادرات السلع ويعيق صنع السياسات القائم على الأدلة من أجل تحقيق التحول الهيكلي. كما أن الأدلة على مستوى الشركات في البلدان النامية (التي يمكن أن تتيح إحصاءات عن كثافة الرقمنة، وحصة نواتج الخدمات، وصادرات الخدمات، والربحية) محدودة، مما يعيق فهم جوانب مثل روابط الإنتاجية والفجوات في المهارات ومشاركة النساء والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم[33].

41- وقد ورد في الدليل *التمهيدي* أن منهجيات قياس التجارة الدولية في الخدمات، مثل التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات وقياس التجارة الرقمية، آخذة في التطور، لكن تنفيذها لا يزال متفاوتاً بين البلدان. وتتطور قطاعات الخدمات بسرعة كبيرة لدرجة أن مكاتب الإحصاء الوطنية وصانعي السياسات يجدون صعوبة في مواكبة هذا التطور، حيث يحدَّث التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات كل بضع سنوات؛ ومن المتوقع إصدار نسخة جديدة في عام 2026. ولا تزال الاقتصادات النامية متخلفة عن الركب أكثر من غيرها، حيث لا يقدم سوى عدد قليل منها بيانات ثنائية أو بيانات مصنفة حسب أسلوب التوريد أو بيانات عن تدفقات التجارة الرقمية، مما يعيق إمكانية المقارنة وتحليل السياسات.

(31) انظر على سبيل المثال Hing V and Thangavelu SM, 2023, Does servicification enhance firm productivity? Evidence from Indonesia, *Journal of Southeast Asian Economies*, 40(3):299–317.

(32) انظر UNCTAD, 2025c.

(33) المرجع نفسه.

سادساً- استنتاجات

42- **باتت الخدمنة تشكل مساراً متزايد الأهمية لتحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي،** لا سيما للاقتصادات النامية التي تسعى إلى الارتقاء ضمن سلاسل القيمة العالمية. وتسهم الرقمنة في تسريع هذه الاتجاهات بتوسيع نطاق قابلية الخدمات للتبادل التجاري وزيادة حجمها واستعمالها عبر الحدود. وتختلف النتائج بين البلدان والقطاعات، مما يعكس تبايناً في البنية التحتية والمهارات والأطر التنظيمية.

43- **يمكن أن تؤدي الاتفاقات التجارية دوراً تمكينياً** بتحديد شروط الوصول إلى الخدمات وتوريدها ودمجها مع مدخلات إنتاج أخرى عبر الحدود. وما فتئت الاتفاقات الحديثة العهد تتطرق إلى الخدمات والتجارة الرقمية من خلال أحكام تؤثر على البنية التحتية والبيئة التنظيمية وتطوير المهارات، وتتناول على نطاق واسع الضوابط المتعلقة بالتجارة الرقمية.

44- **يتطلب تحقيق إمكانات التنويع التي تنطوي عليها الخدمنة تمتين قاعدة الأدلة لتوجيه السياسة التجارية.** وفي العديد من البلدان النامية، لا تزال الثغرات في البيانات تحد من فهم الخدمات التي تسهم أكثر من غيرها في التنويع، وكيفية توريدها، وما إذا كان ارتفاع حصة الخدمات في الصادرات يعكس مكاسب في الإنتاجية أو قيوداً هيكلية أساسية. ويتطلب سد هذه الثغرات إحصاءات أكثر تفصيلاً وقابلة للمقارنة دولياً عن التجارة في الخدمات، تكملها أطر للتجارة في القيمة المضافة.

45- وتكمل الأدلة على المستوى الجزئي الإحصاءات الكلية بتسليط الضوء على ما يخص الشركات والقطاعات من ديناميات لها صلة بالسياسة التجارية. وتساعد هذه الأدلة على توضيح كيفية استعمال الخدمات مدخلاتٍ في الإنتاج، وتحديد الشركات والقطاعات التي تستفيد من الخدمنة، ومكامن القيود التي تعيق الارتقاء والتنويع. ويؤدي ربط إحصاءات تجارة الخدمات ببيانات على مستوى الشركات إلى تحسين تحليل السياسات ودعم صنع السياسات القائم على الأدلة والتفاوض والرصد[34]. وبناءً على هذا العمل، يبحث الأونكتاد إمكانية الاضطلاع بعمل تحليلي للمتابعة من أجل سد الثغرات المتبقية في البيانات والأدلة، بما في ذلك كيفية استعمال البيانات على مستوى الشركات، عندما تكون متاحة، لتحليل الخدمنة وتأثيرها على الإنتاجية، والارتقاء ضمن سلاسل القيمة والمشاركة فيها، فضلاً عن الطريقة التي يمكن أن تُعمَّم بها هذه التجارب على نحو منهجي.

46- ويُدعى المشاركون إلى تقاسم التجارب، بما في ذلك الأدلة على مستوى الشركات والدراسات القطاعية أو القطرية، التي تسلط الضوء على الأسئلة التالية:

- كيف تؤثر الخدمنة على الإنتاجية والارتقاء وأداء الصادرات عبر البلدان والقطاعات في بلد معين و/أو منطقة معينة؟
- كيف تعيد الرقمنة تشكيل مسارات الخدمنة في الاقتصادات النامية؟
- ما هو الدور الذي تؤديه السياسة التجارية في تمكين الخدمنة أو تقييدها؟
- أين توجد أهم الثغرات في البيانات والتحديات المتعلقة بها في تجارة الخدمات والخدمنة، وكيف يمكن للأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى أن تدعم البلدان على أفضل وجه في سد تلك الثغرات ومواجهة تلك التحديات؟

(34) المرجع نفسه.